ان الإبصار في الشاهد اي فيما عندنا من المبصرات يجب اذا تحقق شروط
ثمانية احدها ان يكون الحواس سليمة فان الحواس اذا كانت غير سليمة لا يجب
الرؤية وثانيها كون الشيء جايز الرؤية فان ما يمتنع رؤيته لا يرى وثالثها
المقابلة المخصوصة بين الرائي والمرئي كالجسم المحاذي للرائي او كون المرئي
في حكم المقابل كالاعراض القايمة بالجسم المقابل فانها في حكم محالها المقابلة
وكالصورة المحسوسة في المرآت المقابلة للرائي فانها لكونها قايمة بالمرآة
المقابلة في حكم المرآة ورابعها ان لا يكون المرئي في غاية القرب وخامسها
ان لا يكون في غاية الصغر وسادسها ان لا يكون بين الرائي والمرئي حجاب
لانا نعلم بالضرورة انا لا نبصر الشيء عند عدم احد من الشروط ونبصره اذا
حصل من الشروط والالى وان لم يجب رؤية الشيء اذا حصل من الشروط
جاز ان يكون بحضرتنا جبال واشخاص لا نراها والشروط الستة الاخيرة
اي المقابل وما في حكمه وعدم غاية القرب وعدم غاية البعد وعدم غاية
اللطافة وعدم غاية الصغر وعدم الحجاب لا يمكن اعتبارها في رؤية الله تعالى
لان هذه الستة انما تعتبر فيما من شانه ان يكون في جهة وحيز والله تعالى
منزه عن الجهة والحيز بقي شرطان سلامة الحاسة وجواز الرؤية وسلامة
الحاسة حاصلة الآن فلو صح رؤيته وجب ان نراه تعالى لحصول الشرطين
فالالازم باطل فالملزوم مثله واجيب بان الغايب عن الحس والله تعالى

ليس كالشاهد فلعل رؤيته تعالى يتوقف على شرط لم يحصل الآن ومنها يخلقها الله تعالى في
الابصار مما تقوى به على رؤيته او بانه لم يكن الرؤية واجبة الحصول عند تحقق تلك
الشرايط فان الرؤية بخلق الله تعالى والشروط الثمانية معدات ولا يجب الرؤية عند
وجودها السادس انه تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع لان المقابلة والانطباع
مستلزم للجسمية والله تعالى منزه عن الجسمية فثبت ان الله تعالى لا يقبل المقابلة
والانطباع وكل مرئي مقابل او منطبع في الرائي بالضرورة فالله تعالى ليس بمرئي
واجيب بمنع الكبرى فانا لا نم ان كل مرئي مقابل ومنطبع في الرائي ودعوى الضرورة
في الكبرى بط لاختلاف العقلاء في صدقها والعقلاء لا يختلفون في صدق الضروري
او بان ما ذكرتم من الكبرى منقوض بابصار الله تعالى ايانا فانه ليس بيننا وبينه تعالى
مقابلة ولا انطباع **قال** الباب الثالث في افعاله آه **اقول** لما فرغ من الباب
الثاني شرع في الباب الثالث في افعاله وذكر فيه ست مسائل الاولى في افعال
العباد الثانية انه تعالى مريد للكائنات الثالثة في التحسين والتقبيح الرابعة انه تعالى
لا يجب عليه شيء الخامسة ان افعاله لا تعلل بالاغراض السادسة في الغرض من
التكليف المسئلة الاولى قال الشيخ ابو الحسن الاشعري ان افعال العباد كلها
واقعة بقدرة الله تعالى مخلوقة له ولا تاثير لقدرة العبد في مقدوره اصلا بل القدرة
والمقدور واقعان بقدرة الله تعالى وقال القاضي ابو بكر ان ذات الفعل واقع
بقدرة الله تعالى وكونه طاعة كالصلوة ومعصية كالزنا صفات للفعل تقع بقدرة

وانما مثل بهذين المثالين اشارة الى عظم شانهما في العبادة والمعصية بالنسبة الى غيرهما لكون الصلوة عماد الدين والزنا ... في الايمان كلها

Copyright © King Saud University